

الفصل الأول

الحركة الإسلامية - العنصر الدينامي الاجتهادي في أسسها الفكرية

د. فتحي عثمان (*)

(*) محمد فتحي عثمان :

* ولد بصعيد مصر ١٩٢٨ وتعلم في المدارس المصرية حتى نال ليسانس وماجستير الآداب من قسم التاريخ بجامعة القاهرة، وليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية، ثم نال درجة الدكتوراه من جامعة برنستون Princeton في الولايات المتحدة الأمريكية.

* قام بالتدريس في جامعات متعددة بمصر والجزائر والسعودية والولايات المتحدة، كما كان أستاذاً زائراً في الجامعة الوطنية بكوالمبور/ ماليزيا. وتولى رئاسة تحرير مجلة Arabia & the Islamic world Review التي كانت تنشر في لندن من ١٩٨١ إلى ١٩٨٧. وهو الآن مستشار للمركز الإسلامي لجنوب كاليفورنيا بلوس إنجيلوس في الولايات المتحدة الأمريكية، وأستاذ زائر بجامعة جنوب كاليفورنيا.

* اتصل بحركة الإخوان المسلمين في مصر ١٩٤٢ إلى أن حلت الجماعة ١٩٥٤، وله بحث منشور بالإنجليزية عنها.

* له مؤلفات منها: «الفكر الإسلامي والتطور»، «المدخل إلى التاريخ الإسلامي»، «التاريخ الإسلامي والمذهب المادي في التفسير»، «الفكر القانوني الإسلامي بين أصول الشريعة وتراث الفقه». «الحدود الإسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربي والاتصال الثقافي»، «الدين للواقع»، «آراء رائدة من تراث الفكر الإسلامي»، «القيم الحضارية في رسالة الإسلام»، «دولة الفكر التي أقامها رسول الإسلام عقب الهجرة»، «عبد الحميد بن باديس: رائد الحركة الإسلامية في الجزائر المعاصرة».

* The contemporary Muslim world: Issues and challenges وله صلة وثيقة بالحركات الإسلامية المعاصرة، ولا سيما في السودان وتونس وماليزيا وباكستان.

obekandi.com

مشكلة الحركة الإسلامية المعاصرة الكبرى هي عدم وضوح العنصر الدينامي الاجتهادي في أسسها الفكرية، وإن وضع في تكوينها التنظيمي ونشاطها العملي، فهي «معاصرة» من حيث قيام انتخابات لاختيار أعضاء مجلس إدارة تضطلع بها الجمعية العمومية للأعضاء - أيًا كان حظ هذه الانتخابات من الجدوية - وهي معاصرة في نشاطها العملي: تعقد المؤتمرات والندوات، وتصدر الصحف، وتستعمل الإذاعة والتليفزيون إذا أمكن، وقد تقيم مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية من مدارس ومراكز طبية، وتقدم مساعدات نقدية أو عينية، وقد تدخل الانتخابات، ولكنها في أسسها الفكرية تتقيد غالبًا بما هو مدون في تراثنا الفكري، وتغفل عن خط «الاجتهاد» في الفهم والاستنباط والتطبيق بالنسبة لأسلافنا وبالنسبة لنا، فكل ما حواه هذا التراث بالنسبة لعلاقات الحاكم والمحكوم، أو الرجل والمرأة، أو الآباء والأبناء مثلًا مسلمً به واجب النفاذ جملة وتفصيلاً: بالنسبة للأصول الثابتة قطعية الوجود والدلالة في وحي الله المعصوم، بل في مفاهيم البشر لوحي الله واستنباطهم منه واستجاباتهم لثقافة عصرهم وحاجات مجتمعاتهم، وهم يتفهمون هذه الأصول ويتفهمون واقعهم ويقدمون له فكرهم الناتج من محصلة الثوابت والمتغيرات معاً. وقد أوضحت ذلك بجلاء في كتابي الذي صدر من أكثر من ربع قرن بعنوان «الفكر الإسلامي والتطور».

يمكن إبراز الدور أو الأدوار المنوطة بالحركة الإسلامية المعاصرة للإسلام في تحريك الواقع في المجتمعات الإسلامية وترشيده وتغييره في تقديري في المهام التالية:

١- إيضاح البعد الإنساني التطوري التاريخي في نمو التراث الفكري الإسلامي بعامته والفقهاء الإسلامى بخاصة، وتسليط الأضواء على عملية التراكم التراثى الحى وانتهائها إلى التوارث الركامى المتحجر الميت، والتمييز الساطع الناصع بين الثابت والمتغير، وبين الملزم وغير الملزم، وبين الوحى المعصوم بهديته الدائمة والاجتهاد البشرى بنسبيته الحتمية القاصرة، وبذلك يتقرر ويرسخ الأساس الأيديولوجى والنفسى للتجديد والاجتهاد فى مجالات كالتربية والاقتصاد والفن وغيرها، وتلبية الحاجات المعاصرة من المصادر الثابتة، ومن ثم لا يتنكر المسلمون أى إبداع حضارى إيجابى، ولا يكون مثلهم الأعلى تكرر ما مضى من التاريخ منذ قرون!

٢- تنمية العدة الفقهية الأساسية: وهى فهم «البشر» وقضاياهم ومحاولة التوصل إلى حلولها على هدى القرآن والسنة، لا التركيز على «المصادر» وكلماتها وعباراتها وتحليلها لغة وبيانا ومنطقا، وإنفاق الجهود الفردية والجماعية فى «بلاغيات» المصادر بدلاً من محاولة إدراك «سوسيولوجيا» الواقع من جهة وأعماق المصادر وحكمتها فى ترشيد هذا الواقع وعلاجه وتغييره إلى ما هو أفضل. ومن عدة الفقه الأساسية التى لا غنى عنها كذلك ترتيب الأولويات فى خطة الإصلاح الإسلامى، وفقهاؤنا الرواد قد ميزوا بين النصوص فى حجيتها وقوتها فى ذاتها وفى دلالتها وإلزامها من حيث تطبيقها، فهناك مراتب من حيث قطعية الورد والدلالة، ومراتب فى الإلزام بالنسبة لما هو قطعى الورد والدلالة وهل هو للإيجاب أو النذب، أو الإرشاد إذا كان أمراً، وهل هو للتحريم أو الكراهة إذا كان نهياً - ، وأوجبوا تقدير الضرورة والحاجة بالنسبة للمحظور، واستجاب فقهاء «للمصلحة» المرسلة المتغيرة واعتبروها فى فقههم، واعتبر فقهاء آخرون «عموم البلوى» . . وصارت هذه المصطلحات فى أصول الفقه تاريخاً عتيقاً لا ينتفع منه، بل صار «أصول الفقه» نفسه علماً نظرياً لا حياة له فى واقعنا الفقهي، كما صار «تاريخ الفقه» أيضاً دراسة نظرية قد توجه فقط لإثبات عبقرية السلف أو التعصب لمذهب، وقد لا توجه لشيء ما على الإطلاق.

والحركات الإسلامية طبعاً ليست معاهد أكاديمية، ولكنها تستطيع - بل هي التي تستطيع وحدها - تهيئة «المناخ» للتعامل مع تراثنا الفكري والفقهى فى هذا الضوء، وللشروع فوراً فى التجديد والاجتهاد مع الحذب والحنان خلال هذه «الولادة» ومع «الوالد» فى معاناته و«الوليد» فى إهابه الغض. وقد استطاعت الحركة الإسلامية المعاصرة مثلاً تهيئة المناخ لمحاولة إقامة «دولة إسلامية» تطبق شريعة الإسلام فى وجه نزعة علمانية عاتية، حتى انتهت المؤسسات التعليمية والقانونية والسياسية والقضائية إلى أن تتقبل هذا الاتجاه، ثم تحاول أن تسير فيه.

٣- إبراز أهمية «الحرية» و«كرامة الإنسان» وحقوقه الأساسية الثابتة فى رسالة الله الخالدة، التى ما جاءت إلا لتحقيق صالح الإنسان ورفقيه المادى والمعنوى، فالله غنى عن العالمين، ولا تزيد ملكه طاعة، ولا تنقص منه معصية. فقد انتقل المسلمون مع الحركات الإسلامية المعاصرة من فهم الإسلام على أنه صلاة وصيام وشعائر فحسب، إلى فهم الإسلام على أنه بضع عقوبات وحظر للربا فحسب، وكلا الفهمين يمثل قصوراً وتحديداً وانحصاراً وانحساراً عن حقيقة رسالة الله الشاملة وحقيقة الإنسان فى جوهره الفريد وطاقاته المتعددة المبدعة الهائلة. وهذا التقديم والتصحيح أساسى للعرض الأيديولوجى المقنع للإسلام فى عالمنا المعاصر.

٤- الانفتاح على جماهير البشر داخل بلاد المسلمين، وعلى جماهير البشر على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأفكارهم فى العالم المعاصر، بحيث يكون الإسلام جزءاً لا يتجزأ من الإنسانية المعاصرة والحضارة المعاصرة، وبحيث يعتاد المسلمون النظر إلى أنفسهم باعتبارهم عاملاً فعالاً فى الواقع العالمى، تقوم علاقتهم معه على الحوار الفكرى والعملى، وعلى الأخذ والعطاء، لا على الفرض والإملاء، رغم أنهم يمثلون الحكمة الإلهية العليا التى لا تقبل نداءً ولا شريكاً، أو الانطواء والانزواء نتيجة للاستعلاء نفسه. فالحكمة الإلهية نزلت إلى الناس من خلال وسائط بشرية تجاوزت مع الناس وأحسنّت التعامل معهم سواء أقبلوا عليها أم انصرفوا عنها، وتتابع الأجيال المسلمة تتعامل مع العالم المعاصر حتى تأثر كثيرون «بالبشر» المسلمين فى سلوكهم وعلاقاتهم الإنسانية فأسلموا

حيثما لا تصل «الكلمة» أحياناً كثيرة إلى نفس التأثير عرضاً وعمقاً، فليس الناس دائماً مفكرين متعمقين، ولكنهم دائماً وجميعاً بشر حساسون متفاعلون يتأثرون بالعلاقات والسلوك والمواقف الإنسانية.

٥ - تحتاج الحركة الإسلامية المعاصرة إلى تعزيز الحرية الفكرية فى داخلها، وتقبل آراء الغير من خارجها، واعتبار الحوار البناء الذى أكده الإسلام قوام الحياة، واعتبار الشورى الحقيقية الفعالة - بمعنى المشاركة فى صنع السياسة والقرار والاختيار الحر المسؤول للقائمين على ذلك - أساساً جوهرياً لكل جماعة مسلمة حتى تكون ولاية الأمر ويكون ولاية الأمر بحق «من الجماعة» كما عبر القرآن ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النسا: ٥٩]، وتكون «الشورى» قرينة العقيدة والصلاة، والإنفاق فى مقومات الجماعة المنتمية للإسلام كما ذكر القرآن. وليس من المقبول أن تدعو جماعة إلى أن تحترم الدولة حرية الفرد والجماعة، بينما لا تحترم هى حرية الفرد أو حرية الجماعة الأخرى. ويعين على ترسيخ الحرية الفكرية والحوار البناء والشورى الفعالة فى الحركات الإسلامية المعاصرة أن تجد فى التربية الأيديولوجية الإيجابية لأفرادها، ولا تقنع فحسب بالتربية الروحية أو الخلقية، أو تقنع بالتربية الأيديولوجية المتجمدة فى قوالب الماضى والمنزوية عن واقعنا المعاصر، فلا يهرب أبناء تلك الحركات إلى التاريخ ليعيشوا فى عالم موهوم متخيل، وإنما يأخذون من الماضى رصيد الثقة بالقدرة على التغيير المتلائم مع حاجات العصر، ويدرسون عملية «التغيير» فى تطور التاريخ وفى الواقع المعاصر، ويستعينون بالعلوم التى تدرس هذا التغيير وتحاول أن تقننه، كما يفتحون على الواقع الأيديولوجى والحركى المعاصر ليعرفوا أين يقفون منه ويتفعلون به، وكيف يخططون لمسيرتهم فى ضوء المتجددات والمتغيرات. وهكذا يتحول الهيكل التنظيمى القائم على «الانتخاب» إلى حقيقة الاختيار الحر والنقد البناء، وإلى تقدير اختلاف الرأى مع ضمان القنوات الشرعية للتعبير عن الآراء المختلفة فى حرية، وضمن الوسائل للاستفادة من الآراء المتعددة. كذلك تكون الأدوات الإعلامية للحركة صورة لهذا التعمق الفكرى والأمانة والثراء، فقد حرصت الحركات الإسلامية المعاصرة على أن تكون لها منشوراتها الدورية وغير

الدورية، ولكنها كثيراً ما تركز على «سطحيات» و«حماسيات» بدعوى التجميع وعدم التفريق، وكثيراً ما تكون الأدوات الإعلامية - والجماعة كلها أحياناً - فى أيدى قلة مسيطرة إن لم يكن فرداً واحداً، وبذلك يكون التنظيم الشورى شكلاً، وتكون الأدوات الإعلامية منبراً محتكراً يردد ويكرر نغمة وحيدة رتيبة .

أما سلبيات الحركات الإسلامية المعاصرة، فأبرزها فى مجال الفكر: افتقاد التجديد والاجتهاد والانفتاح على جموع المسلمين العريضة وواقعهم وعلى العالم الواسع المعاصر بثقافته وممارساته، وافتقاد الحوار الجاد البناء مع النفس ومع الغير، وفى مجال التنظيم: غلبة الطاعة للقيادة على الشورى فى حقيقتها وجوهرها وغلبة الولاء للتنظيم المعين والتفوق فيه عن النظر للحركة الإسلامية فى مجموعها وللشعوب وللإنسانية ككل، وفى مجال التخطيط: الانطواء على النفس، وتجاهل القاعدة العريضة فى جماهير المسلمين وفى شعوب العالم، وهكذا تكون الحركة الإسلامية، وكأنها لفئة معينة من المسلمين لا للمسلمين جميعهم، ولا تخاطب العالم الذى تقاربت مصالحه وتوثقت أدوات الاتصال فيه، ويحتاج المسلمون إلى إسماعه صوت شعوبهم، وصوت دعوتهم، فى حين ينزلون عنه ويستعلون عليه .

وتحتاج الحركات الإسلامية إلى أن تقترن خطط العمل الطويل المدى بخطط العمل المتوسط والقصير المدى، فلا بد أن تكون لها دراساتنا وخططنا بالنسبة لعلاج الواقع القائم - سياسياً كان، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، فلا تلوح دائماً بالإسلام فى عبارات مبهمه، ولا تقصر حلولها وتؤجلها إلى حين غلبة الإسلام أو الإسلاميين، وقبضهم على ناصية الأمور، بل لا بد من إسهام فى الدراسة وتقدير الحلول الممكنة للواقع السياسى، والاجتماعى، والاقتصادى، والاقتراحات المحددة للإصلاح السياسى، وكفالة الحقوق والحريات، وضمان العدالة الاجتماعية، وتوسيع نطاق التعليم وزيادة كفاءته وتحقيق النمو الاقتصادى فى الواقع القائم، فالعاقل هو الذى يعرف خير الشرين لا الذى يعرف فقط الخير من الشر - كما تشير إلى ذلك كلمة هادية منسوبة لعمر بن الخطاب . كذلك لا بد للحركة الإسلامية المعاصرة فى أى صورة تنظيمية ممكنة من

مشروعات تعليمية أو صحية، أو اجتماعية، أو اقتصادية تكون حقلاً تدريبياً للمسلمين، ومجالاً للإفادة من الخبرات القائمة في تلك المجالات والتنافس معها في الخير، ووعوناً على إدراك حقيقة الواقع الاجتماعي الذي تعمل فيه الحركة، ووسيلة عملية لتقديم دعوة الإسلام الإصلاحية إلى الجماهير العريضة وتعريفها بالحركة الإسلامية القائمة بين ظهرانيها.

وتحتاج الحركات الإسلامية المعاصرة إلى صحافة وإعلام أكثر ثراء وتنوعاً وجاذبية، بحيث تستفيد أدواتها الإعلامية من الوسائل التكنولوجية والقوالب الفنية المستحدثة. وما زالت مجالات كالقصة والمسرح وأدب الطفل والفنون التشكيلية والتعبيرة - بل وحتى الشعر والغناء - في حاجة إلى حسم أيديولوجي يبنى عليه زيادة وابتكار وعطاء، ولو كانت مجرد بداية واستهلال.

أعتقد أن على الحركة الإسلامية أن تكون لها خططها طويلة المدى وخطتها قصيرة ومتوسطة المدى بالنسبة لإصلاح الواقع السياسي، وأن تستفيد من حصيلة الخبرات الإنسانية في مجال التطور السياسي، فهي لا تعمل في فراغ، وتاريخ التطور البرلماني في الشعوب المختلفة - بما فيها الشعوب الإسلامية - وثمرة تجاربه بسلبياتها وإيجابياتها ينبغي دراسته بجد وتعمق، كما أن تاريخ الحركات الثورية الشعبية قد عكفت على تحليله عقول ذكية وأفلام بارعة، ولا ينبغي أن تغيب حصيلة ذلك كله عن الإسلاميين لبدءوا المناقشة أو المحاولة والخطأ: هل الإصلاح أو التغيير الجذري، هل الوسائل الشعبية السلمية أو العنف. . الخ، وحتى الصدام إذا تحتم ينبغي دراسته بعمق: متى يكون محتوماً، ومتى يكون منتجاً يؤدي إلى ما هو أفضل، أو إلى ما هو أسوأ. . وهكذا.

ولا بد من محاولة إقناع جاد مخلص أمين للقاعدة الإسلامية وللنظام الحاكم، بأن الإسلام تحقيق للعدل وللنظام والاستقرار وللتطور الصحي السليم إلى حياة أفضل معاً، وهو لا يهيج المظلوم ويطلق قواه الثورية العدمية في فوضى ودون هدف، كما لا يزوج للأمر الواقع والنظام القائم لمجرد أنه واقع وقائم وقابض على السلطة «وخير من الفتنة»! أن التوازن بين «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، و«اتقاء الفتنة» ينبغي أن يتضح في أذهان الإسلاميين أنفسهم،

والتخطيط السياسى ينبغى أن يقوم على علم بالواقع النفسى الاجتماعى للحاكم والمحكوم، وعلى علم بالقوى الاجتماعية السياسية الداخلية والعالمية، وعلى علم بالأدوات السياسية الفعالة المتعددة من إعلام وتحريك للجماهير العريضة وإعداد للكوادر وتغلغل إلى الأوساط القائمة بتوجيه الأمور من التكنوقراطيين والبيروقراطيين، إذ لهم أهميتهم القصوى فى بناء الدولة وتسييرها، ومحاولة الوصول إلى ولاة الأمور وصناع القرار السياسى فى طبقاتهم العليا - إلى عقولهم وقلوبهم والعمل على كسب ثقة من أمكن منهم. إن العلم بكل هذا وممارسته ضرورى، قبل أن تلهب الجماهير بسياط «حتمية الثورة»، التى أخذت تتعاقق مع «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر»، و«الجهاد» فى سبيل الله والمستضعفين! وليس من المعقول أن يقدم الناس أموالهم وأرواحهم ويتعرفوا على تجار السلاح ويتدربوا عليه ويحاولوا استيعاب وسائل العنف الثورى قبل استيعاب وسائل الإعلام والعمل السياسى الجماهيرى - بما فيه من احتمالات التصعيد الشعبى العلنى المفتوح من تظاهر وإضراب وحركات طلابية وعمالية لا تصل إلى النصف والاعتقال! ويحتاج هذا الأمر إلى تأصيل تفكيرى عام وإلى تخطيط عملى فى ضوء ظروف الواقع فى الزمان والمكان، ولا يغنى فى ذلك الإجمال والتعميم. على أنه ينبغى اجتثاث جذور الفكر الانقلابى عمومًا، الذى يعتقد أن إزاحة أفراد أو فرض أفراد بالقوة من أعلى يكفى لإقامة نظام إسلامى ما دام الشعب مسلمًا بصفة عامة مهما كانت حقيقة فهم الإسلام والعمل به، فمثل هذا التصور الانقلابى يتعارض مع الإسلام، بل حتى مع مفهوم الثورة الجماهيرية العريضة ذات الأهداف الشاملة فى التغيير الجذرى.

«وعلى دعاة الإسلام أن يؤكدوا أن هدفهم هو أن يتحول نهج الحكم فى مقاصده ووسائله إلى اتباع تعاليم الإسلام لا أن يغيروا أشخاص الحاكمين، وأنهم لا يطمعون فى سلطة، وإنما يبذلون وسعهم لإيضاح حقيقة حكم الإسلام اعتقادًا، أو فكرًا، أو تشريعًا، أو سلوكًا وجمع القلوب والعقول والجهود عليه، وأن كل مؤمن بالإسلام وتحكيم شريعته عامل على ذلك هو أخوه الذى تجمعهم به عروة الإيمان الوثقى التى لا انفصام لها، وأن الحاكم والمحكوم عليهما واجب الانتفاع بهداية الله وتبين خير السبل لتحقيق ذلك.

«كذلك فإن على دعاة الإسلام أن يوقنوا أن التحول الديمقراطي الصادق الجاد مما يفسح المجال ويعزز الجهود للدعوة إلى الإسلام والعمل على تحكيم شريعته ولا يتناقض معهما، وعليهم أن يثبتوا ويثبتوا في جلاء أن شريعة الإسلام فى أسسها ومبادئها ضمان لحقوق الإنسان، وحشد لطاقت الأفراد المعنوية والعقلية والمادية، ولطاقت المجتمع والدولة فى سبيل حماية هذه الحقوق. ومن ثم يكون عليهم أن يرحبوا بكل خطوة مخلصه جادة نحو الديمقراطية وأن يؤيدوا كل مساع إليها وإن لم يؤكد التزامه المباشر القاطع بإقامة الدولة الإسلامية أو تحكيم الشريعة، فالتردد نحو الوصول إلى الهدف والاتفاق على خطوات مرحلية أمر معروف فى منطق العقل ومسيرة المجتمع ورصيد التاريخ، فضلاً عن إقرار مبادئ الإسلام وتاريخه لمثل هذا التدرج. ولا يعنى هذا بحال التخلّى عن النقد الموضوعى البناء والتضحية المخلصه فى أمر معين - فهذا طبعاً يختلف عن الرفض لمبادئ القرار، وليس التزاماً صريحاً بتطبيق شريعة الإسلام جملة وتفصيلاً ومضموناً.

أما محاولة إقامة الحركة الإسلامية المعاصرة كجبهة متآزرة، وفتح قنوات التشاور والتعاون بين تنظيماتها المتعددة، ومع غيرها من التنظيمات والشخصيات التى يمكن اجتماعها مع ممثلى الحركة الإسلامية بحكم وحدة الأهداف النهائية أو المرحلية، فأمر لا بد من الجد فى إقناع تنظيمات الحركة الإسلامية المتعددة نفسها به، ويمكن أن يبدأ بجبهة للإسلاميين على نطاق غير محلى، ثم جبهة للإسلاميين مع غيرهم فى نطاق محلى، فقد يكونون أدرى بمن هم فى بلدهم وأقدر على الحكم عليهم، وبذلك نتوقى الاتهامات والتناقضات التى تدمر الجبهة وتجعلها تولد ميتة. ولا بد من الصبر وطول النفس والحكمة والحكمة فى إقناع الإسلاميين بذلك، فهم لم يعتادوا إلا «التفكير الواحدى» لا التعددى حتى داخل التنظيم الواحد، وفى تاريخنا الحزبى والحركى القومى والإسلامى ما يؤكد ذلك.

وأعتقد أنه يمكن مع وضوح الرؤية والصبر قيام «هيئة شورية» على نطاق عالمى، تجتمع سنوياً أو مرتين فى العام، وتمثل فيه الجماعات الإسلامية التى تقبل العضوية، كما ينضم لعضويتها الأفراد القابلون المقبولون للمشاركة، ويكون

هؤلاء أول الأمر فى صورة «مؤسسين» ثم يضمون إليهم من يرون من تنظيمات أو أفراد بأكثر من فرد فى الاجتماع مع تحديد حد أقصى، على أن يكون لها صوت واحد عند التصويت. أما الأفراد من أعضاء تلك الهيئة فيكون تصويتهم فردياً بطبيعة الحال، ويذكر عدد أصوات الأفراد على حدة وأصوات التنظيمات المنضمة على حدة. وتصدر الهيئة «توصيات» لقرارات ملزمة، وتصدر هذه التوصيات بالأغلبية مع بيان رأى أو آراء الأقلية. ويمكن أن تتفرع عن الهيئة لجان متخصصة دائمة (أيدولوجية وتنظيمية لائحية، سياسية، اقتصادية، تعليمية، إعلامية. . الخ) أو مؤقتة لبحث مسائل مهمة معينة. كما يمكن أن يكون للهيئة أمانة عامة لها موظفوها الدائمون، وأن يكون لها مجلس تنفيذى إن رأى ذلك. وليس لهذه الهيئة أية صلاحيات إدارية بالنسبة للتنظيمات المنضمة إليها. ويجوز أن تنظم ندوات علمية مقفلة أو مفتوحة وتمويل مثل هذه الهيئة ليس باليسير، وعليها أن تعتمد على التمويل الذاتى من أعضائها تنظيمات وأفراداً بصفة أساسية، ويمكن أن تقبل الهبات والتبرعات على أن يتقرر القبول بالإجماع.

* * *